الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحفيظ بوصوف – ميلة-
كلية الحقوق

محاضرات الاقتصاد السياسي

السنة الأولى جذع مشترك

2025/2026

المحاضرة الثالثة

المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية:

تعتبر المشكلة الاقتصادية والتي يرى أغلب الاقتصاديين أنها أساسها الندرة، جوهر ولب موضوع الاقتصاد، حيث تكمن في توليفة أساسية تتمثل في العلاقة بين متغيرين رئيسيين في الحياة البشرية ألا وهي محدودية الموارد الاقتصادية وما تتميز به من ندرة نسبية، وعدم محدودية الحاجات والرغبات المتعددة والمتزايدة، وهو ما يشكل لنا مشكلة الاقتصادية، فالمشكلة الاقتصادية لازمت الانسان والمجتمعات منذ الأزل إلى يومنا هذا فظهورها كان مرتبط بظهور الانسان من خلال مختلف تعاملاته مع الطبيعة بحثا عن بقاءه واستمراره. فما دام هناك وجود للانسان ولمختلف نشاطاته الاقتصادية، فان المشكلة الاقتصادية لانهاية لها، وكل نظام اقتصادي باختلافه عانا ولا يزال يعاني منها، وكل نظام يحاول التجاوب معها بفلسفته ومبادئه لإيجاد التوازن بين تعدد الحاجات لدى المجتمع وندرة الموارد لتلبيتها..

تعريف المشكلة الاقتصادية:

لقد تعددت التعاريف التي نسبت للمشكلة الاقتصادية والتي حاولت إيجاد العلاقة التي تربط بين اهم متغيراتها، حيث عرفت على انها : **عدم التناسب أو عدم التوزان أو التناقض أو عدم التو افق او الصراع بين الموارد النادرة والحاجات غير المحدودة.**

وتعرف المشكلة الاقتصادية كونها: **تلك الفجوة الناتجة عن الزيادة المتفاوتة (غير المتساوية) بين الموارد والحاجات و الرغبات المتزايدة.**

و بعبارة أخرى يمكن القول بأن المشكلة الاقتصادية هي محاولة الفرد أو المجتمع **التوفيق** بين **حاجاته غير المحدودة** (التي تختلف في أهميتها النسبية) وبين **موارده المحدودة** (التي تصلح لاستخدامات متعددة)

<u>عوامل ظهور المشكلة الاقتصادية</u>: تتمثل هذه العوامل في:

1. **الحاجات الإنسانية المتزايدة:** تعبر الحاجات عن الرغبة في الحصول على الوسائل اللازمة لوجود الانسان وتطوره، أو رغبة الإنسان في الحصول على نفع أو إشباع معين أو الشعور بألم يقتضي دفعه أو التخفيف من حدته، فالحاجات الإنسانية تتخد عدة أشكال :

- نفع للفرد، تدفع عنه ألم، حاجات ذاتية (تنشأ منذ الولادة)، حاجات مكتسبة (مع مرور السنوات).

وتظهر المشكلة الاقتصادية نتيجة تزايد هذه الحاجات (سلع وخدمات) وتعددها وتنوعها وتداخلها، ويرجع ذلك إلى:

- ❖ **زيادة عدد السكان**
- ❖ **التقدم التكنولوجي والحضاري**
- ❖ **زيادة متطلبات الحياة وتطور مفهوم الرفاهية للفرد وتغير أذواق المستهلكين.**
- ❖ **تقدم فنون الدعاية والإعلان**

خصائص الحاجات الإنسانية : تتصف الحاجات الإسانية بمجموعة من الخصائص:

- **أنها متعددة و لا متناهية:** فيحتاج الإنسان إلى حاجات مختلفة تتعدد بتعدد اهتماماته، كما تتسم بأنها متزايدة و متجددة حسب تطوره الجسمي و العمري...
- **أنها قابلة للانقسام:** يقصد بها أن الألم الناتج عن فقدانها يمكن التخفيف منه تدريجيا بزيادة كمية السلع و الخدمات مثل الحاجة إلى المأكل يمكن التخفيف منها ببعض الأكل و ليس كله...)
- **أنها قابلة للإحلال:** بمعنى إمكانية تعويضها بحاجات مشابهة مثل تعويض القهوة بشرب الشاي...
- **أنها قابلة للقياس النسبي**: بمعنى أن الإنسان يمكنه أن يقيس و يحدد حاجاته و درجة أهميتها وقد يختلف هذا القياس من فرد لآخر، فيوازن بينها من حيث درجة إلحاحها و أهميتها و بالتالي ترتيبها تنازليا".

<u>عوامل ظهور المشكلة الاقتصادية</u>: تتمثل هذه العوامل في:

2. **ندرة الموارد:** تعتبر الندرة أهم خاصية أو ركن للمشكلة الاقتصادية لولاها لما ظهرت المشكلة الاقتصادية، ويقصد بالندرة عدم التناسب بين ما يتوفر من موارد إقتصادية محدودة وبين الحاجات المتزايدة واللامحدودة فهي عاجزة نسبيا عن تلبية جميع حاجات الأفراد.

وعليه فندرة الموارد تكون نسبية وليست مطلقة، والأغلب يمكن قياس ندرة عنصر ما إلا من خلال سعرها، كلما زاد وارتفع سعر العنصر كلما دل ذلك على ندرته، وكلما إنخفض سعره دل ذلك على توافره بكثرة.

ويمكن تمييز نوعان من الموارد: موارة حرة (سلع حرة) والتي وجدت دون تدخل الانسان في توافرها، **وموارد (سلع) اقتصادية** والتي تنشأ من استخدام الموارد المتاحة بقدر معين.

ومن أسباب المشكلة الاقتصادية:

- **عدم استغلال موارد المجتمع أو سوء استغلالها.**
- **عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.**
- **قابلية بعض الموارد للنفاذ.**
- **زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.**

في ظل هذه الندرة تطلب الأمر ظهور علم الاقتصاد لمعالجة مسألة الندرة، من خلال اختيار التوليفة المثلى لعناصر الإنتاج من أجل استثمار تلك الموارد أفضل استثمار وتعظيم الإنتاج للحد الأقصى مقابل تقليل التكاليف للحد الأدنى، مما يؤدي إلى كفاية الموارد النادرة للحاجات المتزايدة.

عوامل ظهور المشكلة الاقتصادية: تتمثل هذه العوامل في:

3. الإختيار: العامل الثالث ونتيجة حتمية للعوامل السابقة، نتيجة لتزايد رغبات الفرد (المجتمع أو الدولة) وندرة الموارد المتوفرة يصبح الجميع تحت ضغط الاختيارات، وأفضليتها وبأي منها نضحي ونتخلى لإشباع حاجاتنا من السلع والخدمات الأخرى البديلة بعبارة أخرى: يترتب على تزاحم الحاجات غير المحدودة والتي تتفاوت في أهميتها النسبية على الموارد المحدودة التي تصلح لاستخدامات متعددة ضرورة الاختيار والتضحية ببعض الحاجات في سبيل اشباع البعض.

أركان المشكلة الاقتصادية

تبعا لما تطرحه المشكلة الاقتصادية من إشكاليات خاصة بين الموارد النادرة والحاجات المتعددة، كان على علم الاقتصاد محاولة معالجتها من خلال طرح 3 **أسئلة قاعدية**:

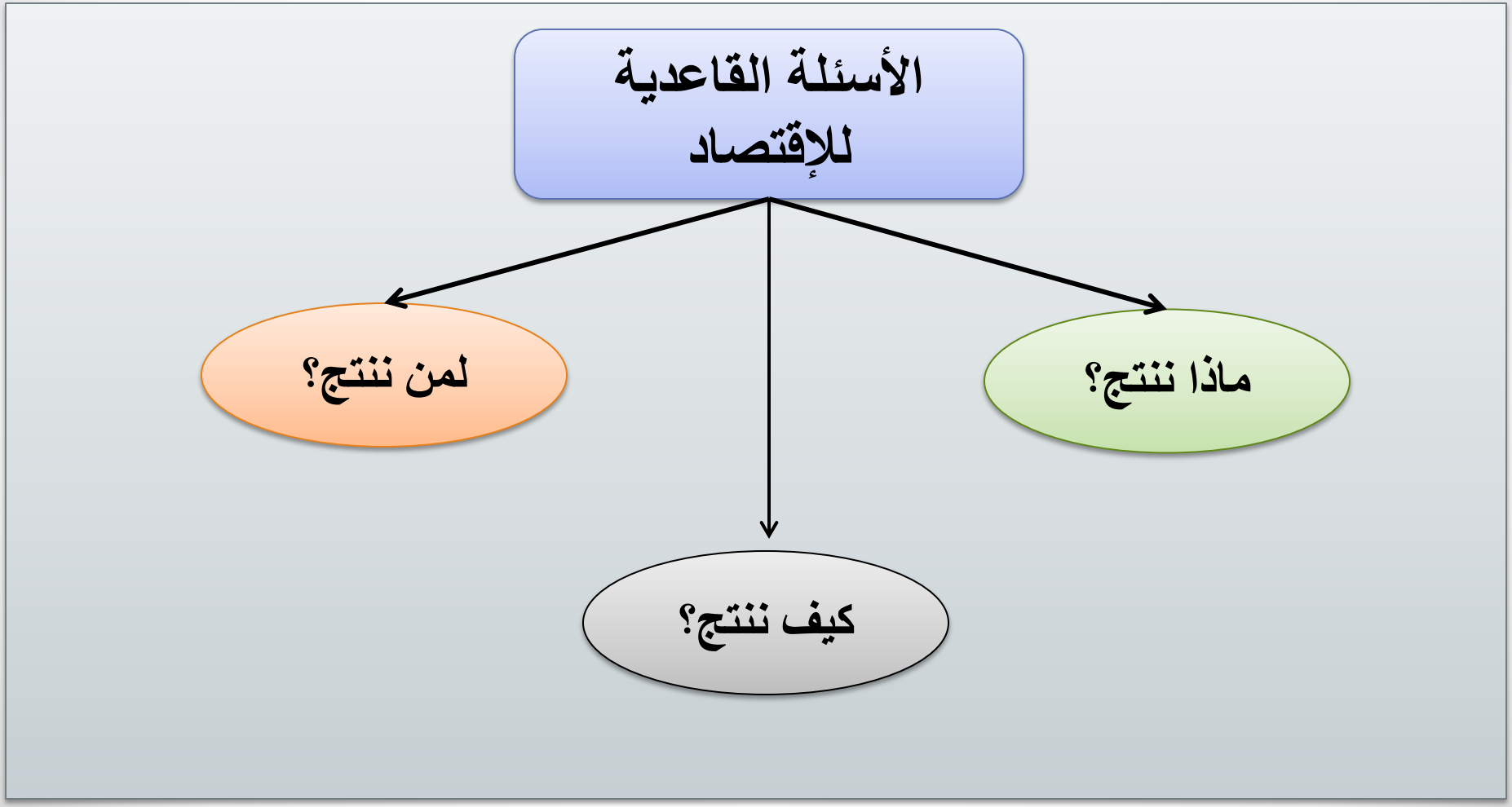

ماذا ننتج ؟ what to Produce

ويقصد بهذا السؤال التعرف على رغبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات المراد انتاجها، وتحديدها كما ونوعا، ومتى سيتم انتاجها.

ففي ظل ندرة الموارد الاقتصادية و عدم كفايتها لإنتاج كل السلع الضرورية لإشباع حاجات المجتمع، يصبح لزاما على صانع القرار اختيار السلع الأكثر أهمية للأفراد حتى يتم إنتاجها مقابل التضحية بباقي السلع الأقل أهمية.

كيف ننتج؟ How to Produce

هنا لابد للمجتمع تحديد طريقة انتاج نلك السلع والخدمات، أي محاولة ترجمة رغبات أفراد المجتمع ونفضيلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تشبع تلك الحاجات، حيث يبحث هذا السؤال في طبيعة الموارد الاقتصادية التي سوف يتم استخدامها، مستوى التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج؟ هل سننتج آليا أم يدويا؟ ما هي التوليفة المثلى في دمج عوامل الإنتاج والمزج بينها، لتحقيق أكبر كمية ونوعية من الانتاج.

لمن ننتج ؟ For who to Produce

يحدد هذا السؤال الكيفية التي يتم فيها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وبالتالي تصويب الفئة المستهدفة من الانتاج، وعدالة توزيع الناتج لا يعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، إنما يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في العملية الانتاجية أي وفق **مبدأ العدالة الاجتماعية** وهذا ما يتطلب في أغلب الأحيان تدخل الدولة من خلال اتباعها لبعض السياسات المالية.

من اجل الإجابة على هذه الأسئلة و معالجة المشكلة الاقتصادية، تحاول الدول التعامل مع المشكلة الاقتصادية من خلال وضع نظام اقتصادي يتماشى و ظروف الدولة من جهة و متطلبات المشكلة الاقتصادية من جهة ثانية. و هنا يشير مفهوم النظام الاقتصادي إلى مجمل الأسس و المبادئ التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية، و يتضمن أساليب سير هذه الحياة في حل مشكلاتها وأساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية و أساليب الإدارة الاقتصادية و التخطيط تطبيقا لتلك الأسس والمبادئ . كما يعرف بأنه مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع و التي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، كما تحدد الإطار القانوني و الاجتماعي الذي يتم في إطاره إنتاج السلع و الخدمات و توزيعها.

يتحدد النظام الاقتصادي داخل أي مجتمع
(دولة) وفقا لثلاث عناصر أساسية:

- **القوى الإنتاجية:** و هي مجموع الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السع و الخدمات المختلفة. و تتضمن أدوات الإنتاج التي يستخدمها الأفراد في العملية الإنتاجية إلي جانب الموارد البشرية المتوفرة.

- **علاقات الإنتاج:** يقصد بها الروابط التي يقوم بها الأفراد في إطار عملية الإنتاج خصوصا فيما يتعلق بملكية وسائل الإنتاج من أراضي و أدوات الإنتاج...

- **علاقات التوزيع:** تتعلق بالكيفية التي يتم بها توزيع الناتج بين أفراد المجتمع الذين ساهموا في العملية الإنتاجية.